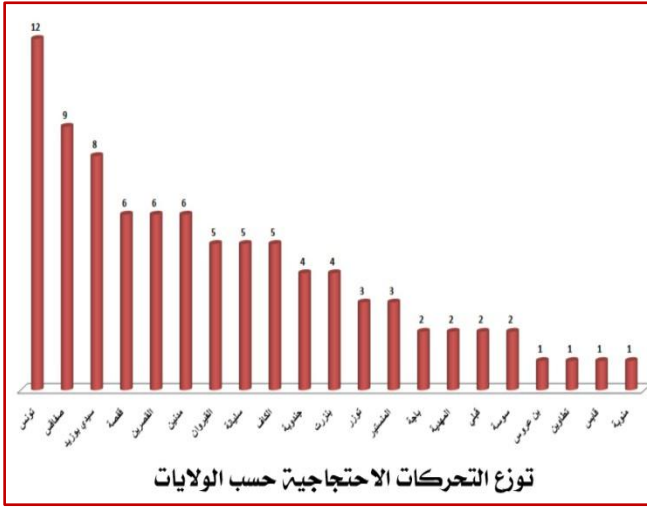




التحركات الاحتجاجية خلال شهر جويلية 2014
البركة: تختزل كل قضايا الحوض المنجمي
محاكمة شباب البركة: عندما تصبح الحرية إستثناء....

التحركات الاحتجاجية خلال شهر جويلية 2014



للتونسيين عن التسجيل في الانتخابات حيث مرت الأيام وقربت الآجال وكان التسجيل محتشما جدا الشيء الذي اعتبرته العديد من جمعيات المجتمع المدني شكلا من أشكال الاحتجاج الضمني على أداء مختلف مكونات المجتمع السياسي سواء تلك التي في السلطة أو المعارضة لها ، فتدهور الأوضاع الأمنية وتراجع القدرة الشرائية والارتفاع المشط في الأسعار خاصة في شهر رمضان وغياب الرؤى السياسية والبرامج العملية والممكنة كلها من العوامل التي وفرت شروط الضبابية والتراجع عن التسجيل وهو ما يمثل في حد ذاته شكلا من أشكال الاحتجاج ، هذا وقد اختلفت مواقف الأحزاب السياسية بين الداعي إلى التمديد في آجال التسجيل وربما الانتخابات وبين متشبث بالتواريخ التي تم الإعلان عنها وقد زاد هذا الخلاف في تشتت الآراء والمواقف حول هذه المسألة ونتيجة لكل ذلك برزت العديد من التحركات الاحتجاجية في الداخل والخارج بالأساس من أجل تأجيل تاريخ الانتهاء من التسجيل في الانتخابات ، كما أن العديد من الهيئات والمنظمات والجمعيات قامت بحملات تحسيسية شملت مختلف الفضاءات في كل الولايات من أجل الحث على التسجيل ، كما أن

سجلت وحدة الرصد بالمرصد الاجتماعي التونسي 90 تحركا احتجاجيا وذلك خلال شهر جويلية المنقضي وقد تراوحت هذه التحركات الاحتجاجية بين العفوي والتلقائي والعشوائي كما سبق وقدمنا الاختلاف بين هذه المستويات الثلاثة في الأعداد السابقة ، وكانت هذه الاحتجاجات فردية وجماعية أخذت أبعادا محلية وجهوية ووطنية ، وقد توزعت هذه التحركات الاحتجاجية على 21 ولاية من ولايات الجمهورية ، هذا علاوة على عديد التحركات الاحتجاجية التي تم رصدها في عديد العواصم الأجنبية أمام السفارات ومقرات القنصليات التونسية على غرار فرنسا أو ألمانيا من أجل المطالبة مثلا بالتمديد في آجال التسجيل في الانتخابات إلا أن هذه التحركات لم يتم احتسابها على اعتبار الاقتصاد على التحركات التي تشمل الساحة التونسية وهذه هي المرة الأولى التي تشمل التحركات أكبر عدد ممكن من الولايات من ناحية ومن ناحية أخرى تنوع التحركات الاحتجاجية حيث أن العديد من المجالات والقطاعات شملتها هذه التحركات خلال هذا الشهر

الإطار العام للتحركات الاحتجاجية

تزامن شهر جويلية مع حلول شهر رمضان ، ولقد شهدت الساحة الوطنية التونسية عديد الأحداث الهامة التي كان لها وقعا مباشرا على هذه التحركات ويمكن اختزالها كما يلي :

مثل التسجيل في الانتخابات حدثا هاما تناولته مختلف وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة وكذلك عديد المواقع الالكترونية والشبكات الاجتماعية ويعود الإشكال إلى العزوف الكبير

العديد من الأحزاب السياسية قامت هي الأخرى بحملات تحسيسية من أجل هذا الهدف ولا يزال بالرغم من كل ذلك عدد المسجلين دون المأمول .

لقد سبق وأشرنا في العدد الماضي إلى الأخطار الإرهابية التي تهدد تونس وإلى وجود العديد من البؤر الإرهابية خاصة في المرتفعات والقادرة على التحرك والقيام بعمليات إرهابية تهدد الأفراد والممتلكات والمؤسسات هذا نتيجة لعديد التقارير المحلية والأجنبية وتصريحات العديد من كبار المسؤولين وكذلك مختلف تقارير وسائل الإعلام ، وبالفعل نفذ الإرهابيون هجوما متزامنا على وحدتين من الجيش الوطني في جبل الشعانبي كانت نتائجها موجعة ومؤلمة تم استعمال فيها أنواعا جديدة من الأسلحة وهو ما يمثل في ذاته تحولا نوعيا في النشاط الإرهابي الشيء الذي دفع كبار المسؤولين إلى الإقرار والتأكيد كون تونس هي الآن في حالة حرب ، ولعل الحدث المفزع هو ما تم رصده وتداولته مختلف وسائل الإعلام حول التظاهر بمختلف علامات الفرع لمجموعات سلفية في المساجد والجوامع استتبشارا وتأييدا لهذه العملية الإرهابية، وقد توالى الأخبار عن عمليات إرهابية في مناطق أخرى تستهدف القوات المسلحة التونسية وكشفت العديد من التقارير عن برامج ومخططات في غاية الخطورة تستهدف شخصيات وطنية ومنشآت حيوية كما تم إيقاف العديد ممن يشتبه في ضلوعهم أو إعدادهم لعمليات إرهابية .

لقد أفرزت هذه الأحداث عديد التحركات الاحتجاجية في عديد الولايات وأصبح الإرهاب هاجسا مخيفا للتونسيين .

برزت احتجاجات متعددة حول قانون المالية التكميلي تم رصدها عبر مختلف وسائل الإعلام عبرت

عن آراء ومواقف نشطاء وعديد الاطراف من المجتمع المدني وكذلك مواقف لعديد الأحزاب السياسية إلا أن هذه الاحتجاجات حجت نتيجة لضغط الأحداث المحلية والعالمية ، كما أن الاحتجاجات الضمنية التي تم رصدها خلال الشهر المنقضي حول ارتفاع الأسعار والتلوث وتردي الخدمات في عديد القطاعات هي الأخرى حجت تحت ضغط نفس الأسباب إلا أن الاحتقان لا يزال على حاله وعديد الملفات الاجتماعية قابلة للبروز على الساحة في حال توفر شروط ذلك

مثلت الحرب التي تشنها قوات الاحتلال على قطاع غزة موجات مختلفة من الاحتجاجات التي أخذت أبعادا متعددة كلها منددة بالعدوان على المدنيين العزل وعلى المنشآت الحيوية وبهول الدمار اليومي لهذه الحرب الشرسة ، لذلك تشكلت العديد من التحركات في كل الولايات تقريبا منها العفوي ومنها المنظم والذي دعت إليه الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية والجمعيات وحتى رئاسة الجمهورية وأخذت هذه الاحتجاجات في عديد المناطق أبعادا سياسية.

كان لتطور الأوضاع الأمنية في ليبيا الوقع الكبير على الرأي العام التونسي نظرا لما تناقلته وكالات الأنباء حول حدة المعارك واتخاذها منعرجات أكثر خطورة وبروز التنظيمات المتشددة كفاعل أساسي على الساحة وما تناقلته الأنباء حول استهداف تونس من طرف هذه المجموعات في الأيام القادمة ووضع الجالية التونسية بليبيا وما يتهدها من مخاطر وكذلك نزوح الآلاف من الليبيين إلى تونس وما يتخلله من إشكالات أمنية واحتجاجات مع النازحين أدت في فترات متعددة إلى مواجهات مسلحة ، كل هذه الأحداث مرشحة لعودة نفس السيناريوهات السابقة



حين سجلت خلال شهر جوان 18 تحركا وشهر ماي 19 تحركا وفي شهر أفريل تم رصد 18 تحركا أما ولاية

تونس فقد حافظت على نفس وتيرة الاحتجاجات خلال شهري ماي 11 احتجاجا وشهر جوان 10 احتجاجات في حين كان الاستثناء في شهر أفريل بـ 16 تحركا احتجاجيا

سجلت في نفس الاطار ولاية صفاقس قفزة نوعية في حجم التحركات الاحتجاجية بتسجيلها لـ 9 تحركات وهو نفس عدد التحركات التي تم تسجيلها بهذه الولاية خلال شهر أفريل والحال أن عدد التحركات كان خلال شهر جوان 5 تحركات وتم رصد تحرك واحد خلال شهر ماي

التراجع تم تسجيله كذلك في كل من ولايات جندوبة والمهدية وتوزر في حين تزايد عدد التحركات الاحتجاجية خلال هذا الشهر بشكل هام بكل من ولايات سيدي بوزيد وسوسة والقصرين ومدنين وبشكل أقل بكل من ولايات المنستير و مدنين والقيروان.

أخذت الاحتجاجات أشكالا فردية كالإضراب عن الطعام أو الاعتصام في مواقع العمل أو أمام مراكز إدارية أو الانتحار ومحاولات الانتحار وكنا قد أشرنا في الأعداد السابقة لهذه النشرة عن تفاقم هذه الظاهرة وترشحها للتطور وهو ما يتم رصده بالفعل ،

التي تخللت مخيمات اللاجئين وما صحبها من حركات احتجاجية قابلة لكي تطفو من جديد على السطح ويمكن أن تأخذ أشكالا وأبعادا جديدة في حال استمرار الوضع الأمني في ليبيا على حاله والانعطافات الممكنة للإرهاب على الساحة التونسية

ديناميكية التحركات الاحتجاجية خلال شهر

جويلية

تم رصد خلال هذا الشهر 90 تحركا احتجاجيا في كل من ولايات باجة وبن عروس وبنزرت وقابس وقفصة وجندوبة والقيروان والقصرين وقبلي ومنوبة والكاف والمهدية ومدنين والمنستير وصفاقس وسيدي بوزيد وسليانة وسوسة وتطاوين وتوزر وتونس والولايات الثلاثة التي تشهد تحركات هي ولاية أريانة ولعل السبب يعود لقرب هذه الولاية من ولاية تونس ولكون التحركات الاحتجاجية بهذه الاخيرة عادة ما تشمل تونس الكبرى ، كما لم تشهد ولاية زغوان أي تحرك احتجاجي على غرار الشهر المنقضي وأخيرا ولاية نابل كما كان الحال أيضا خلال شهر جوان

فالتحركات شملت ولايات لم تشملها تحركات خلال الشهر المنقضي وهي ولايات سليانة ومنوبة وتطاوين وبن عروس وباجة بل يمكن تصنيف ولاية سليانة ضمن الولايات التي شهدت الاكثر تحركات اما التراجع الهام الذي تم تسجيله فهو يخص ولاية قفصة ، هذه الولاية التي حافظت خلال الاشهر الماضية على صدارة الولايات التي تشهد تحركات احتجاجية وبعدد هام مقارنة ببقية الولايات الأخرى تراجعت بشكل كبير وسجلت 6 تحركات احتجاجية في

كما دعونا السلطات المختصة لمعالجة هذا التمشي الاحتجاجي عبر وسائل الإعلام والقيام بحملات تحسيسية للحد من هذا الأسلوب ومعالجة وضعيات الذين حاولوا الانتحار ودراسة حالات الذين انتحروا من أجل بلورة استراتيجيا تمكن من الخروج من اليأس و الإحباط والانخراط في الفعل الاحتجاجي وفق أساليب احتجاجية مغايرة

تعددت وتنوعت التحركات الاحتجاجية الجماعية وأخذت أساليب مختلفة في مجال الفضاءات والحجم والقطاعات والمواضيع والأسباب كما سنرى ذلك لاحقا تم رصد حالات احتجاجات ضمنية في عديد الجهات لها علاقة باليومي ومعيش اهالي كتدني القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار وإشكالات النقل والحرائق والسرقات المنظمة للمواشي والمحاصيل الزراعية وإشكالات التسويق واحتجاجات أصحاب المحلات التجارية على التجارة الموازية والانتصاب الفوضوي وإتلاف المحاصيل بسبب نقص الأدوية أو هجمات الخنزير وعدم القدرة على إيداع المحاصيل الزراعية قبل تعفنها للدواوين والهياكل المختصة وحول ضعف ونقص الخدمات الطبية والاستشفائية هذا علاوة على إشكالات التطهير والماء الصالح للشرب والكهرباء وهي من الإشكالات التي تعاني منها بالخصوص العديد من المناطق الداخلية ولم تتوفر إلى الآن الحلول العملية لها ، هذا علاوة على الخوف من الإرهاب وغياب المعلومة حول هذه المسألة والأجواء الأمنية المتوترة وما يصاحب حملات الإيقافات للمحسوبين على التيارات الدينية المتشددة وما صحة ما يتم تداوله عبر وسائل الإعلام وبالخصوص عبر الشبكات الاجتماعية إلى غير ذلك من القضايا التي تشكل خمائر للتحركات الاحتجاجية

التحركات الاحتجاجية في أبعادها المحلية

تم رصد العديد من التحركات الاحتجاجية في أشكالها المتعددة الفردية والجماعية ، العفوية والتلقائية والعشوائية والكامنة على المستوى المحلي و لقد كان للإرهاب مكانة أساسية في هذه التحركات من ذلك الاحتجاج على ضعف المعدات الطبية في المناطق المعنية بشكل مباشر بالإرهاب وكذلك الاحتقان الشديد والغضب الذي صاحب المواكب الجنائزية لضحايا الإرهاب والتنديد بغياب المعلومة وتأخر وصول جثث ضحايا الإرهاب كما اتخذ التضامن مع الشعب الفلسطيني تحركات احتجاجية في عديد المعتمديات ومثل مرة أخرى إشكال الأمن الريفي وإشكالات الماء الصالح للشرب والبطالة وغياب البنية التحتية وضعف الخدمات الاجتماعية ومشاكل النقل ومياه الري وغياب السيولة المالية عن أحد فروع البنوك ومشاكل النيابات الخصوصية وإشكالات الإنارة ولافتات المرور والمستحقات المالية للفلاحين إلى غير ذلك من المواضيع التي كانت أساس التحركات الاحتجاجية المحلية

التحركات الاحتجاجية في أبعادها الجهوية

تميزت التحركات الاحتجاجية في أبعادها الجهوية بالحضور المكثف لحدثين هامين الأول وطني وهو الإرهاب والثاني دولي وله علاقة بما يحدث بقطاع غزة هذا ولم نسجل تحركات تذكر تغطي مختلف المجالات الجهوية في مستوى التسجيل في الانتخابات فكان المناطق الداخلية غير معنية بشكل مباشر بهذه المسألة وهذا الموقف يعبر في ذاته عن رد فعل احتجاجي لهذه الجهات المهمشة والمقصية عن البرامج

والمشاريع التنموية والتي لم تحصد الى الان الا الوعود والنوايا الحسنة والتضامن والإقرار بضعف البنية التحتية وتردي الخدمات الاجتماعية وغياب التنمية أما في مستوى البرامج الفعلية والعملية فان هذه الجهات بقيت على حالها وكأنها مخزون انتخابي لا غير والعزوف عن التسجيل هو موقف احتجاجي ضمني انطلق من الإحساس الفردي بالضميم و تجذري الممارسة الجماعية الراضية للانخراط في ما اعتبره العديد من أهالي هذه الجهات بالمرشحة وحتى المهزلة الانتخابية

بالنسبة لإشكال الإرهاب فقد تحركت الجهات الداخلية للتنديد لا فحسب بالإرهاب بل وأيضا بقصور السلطة على المعالجة الفعلية لهذا الملف وبقاء العديد من الأسئلة دون أجوبة هذا من خلال ما توفر لنا من مواقف ميدانية تم رصدها بشكل مباشر والخوف كل الخوف من توفير المعلومة حتى لا يستفيد منها الإرهابيون والتي تبقي المواطنين في حيرة من أمرهم وفي وضع العدم القادر على الفعل وحول الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة ، فقد تم رصد عديد التفاعلات مع الحدث والتنديد بالسياسة الصهيونية والدعوة إلى تجريم التطبيع .

عديدة هي الإشكالات التي شكلت أساس التحركات الاحتجاجية الجهوية وهي نفس الأسباب التي تم رصدها تقريبا خلال الأشهر السابقة إلا أن الجديد هذه المرة هو وحدة الاحتجاج حول المسائل البيئية وتحديدًا إشكال الفضلات كما برز بالخصوص في جزيرة جربة الشيء الذي دفع إلى الإضراب العام نتيجة عدم قدرة السلطة على حسم المسألة في الأوقات الضرورية والتحاو مع المواطنين والفاعلين والعمل على إيجاد حلول تشاركية وتوافقية لمثل هذه

القضايا وإدراج هذا الأشكال: النظافة والعناية بالبيئة والمحيط وسلامة المواطنين من الأوساخ والأمراض المترتبة على ذلك ضمن الأولويات الوطنية

التحركات الاحتجاجية في أبعادها الوطنية

عديد التحركات الاحتجاجية التقليدية حافظت على نفس النسق مثل احتجاجات أصحاب الشهادات الجامعية المعطلين عن العمل وقد تمت الإشارة إلى هذه المسألة في كل تقاريرنا السابقة وإلى الآن لا يحظى هذا الملف بالعناية الكافية من طرف السلطات المختصة خاصة وان امتداداته هي بالأساس محلية وجهوية كما أن العديد من الملفات التي أشرنا إليها في تقاريرنا السابقة لاتزال موضوع تحركات احتجاجية في أشكالها التي أشرنا إليها سابقا لم تلاقي إلى الآن المعالجة وفي كثير من الأحيان حتى الوعود بالمعالجة وهي بالأساس الملفات الاجتماعية فالتناول لايزال في مدارات الاهتمام م بالملفات "الماكرو-اجتماعية" و"الماكرو-اقتصادية" الشيء الذي يقصي من دائرات الفعل مجالات "الميكرو-اجتماعي" و"الميكرو-اقتصادي" ويترك بالتالي المحلي في عزلة وتهيمشه والجهوي في مجالات إقصائه عن الفعل اللامركزي ويبقي للإدارة المركزية كافة صلاحيات القرار والتدخل

في هذا الإطار بقيت كل الملفات التي أشرنا إليها مفتوحة والتي لها علاقة بالتنمية الجهوية والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية ومختلف إشكالات الفقر وعمالة الأطفال وأطفال الشوارع و المسنين وذوي الاحتياجات الخصوصية والذين لا يتوفر لهم مأوى إلى غير ذلك من الشرائح الاجتماعية التي تعاني من الهشاشة وتلك التي تعاني من الفقر والإقصاء

لقد شهدت الساحة الوطنية العديد من التحركات حول الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة تراوحت بين العفوي والتلقائي والعشوائي وفي نفس الإطار تم تسجيل نفس التحركات في نفس أشكالها حول التنديد بالإرهاب أو دعمه كم برز ذلك في بعض الولايات وفي بعض المساجد هذا وتم تسجيل تحركان بكل كن ولايتي صفاقس وتونس للتنديد باغتيال المناضلة الحقوقية الليبية سلوى بوقعيقيص م ن ط - شرف المجموعات المتشددة دينيا

آليات التحركات الاحتجاجية خلال شهر

جويلية

لقد أشرنا إلى مسألة الانتحار ومحاولة الانتحار وهي من المسائل التي تتفاقم يوما بعد يوم وفي كل الولايات تقريبا الداخلية والساحلية وفي المناطق الحضرية والريفية والتي تشمل على حد سواء الإناث والذكور ولا تستثني الشباب والكهول والشيوخ وكذلك أصحاب الدخل الضعيف والدخل المحترم والعاطلين عن العمل والذين يتوفر لهم عمل قارو العرضيين والمتزوجين وغير المتزوجين ومن لهم شهاد جامعية ومن لا تتوفر لهم شهادات تأهيل مهني أو كفاءات مهنية إلى غير ذلك من المتغيرات التي يمكن الاحتكام إليها في مثل هذا التصنيف .

كما شملت الاحتجاجات الفردية مختلف أشكال الإضراب عن الطعام في شكله الرمزي أو في شكله المقنن أي الإضراب عن الطعام وفق الأساليب المعمول بها أو الإضراب عن الطعام الوحشي في شكله أي عدم احترام نوااميس الإضراب عن الطعام كالامتناع عن شرب الماء أو إخطاة الفم كتعبيرة

احتجاجية تنم عن المضي قدما في الإضراب عن الطعام حتى لو أدى ذلك إلى الهلاك بالنسبة للتحركات الاحتجاجية الجماعية فقد تم اعتماد العديد من الأساليب التقليدية مثل الاعتصامات وغلق الطرق والوقفات الاحتجاجية والإضراب عن الطعام وتقديم العرائض والتدخل لدى السلط لإيجاد حلول لبعض الإشكالات والتنديد بالسلوك الأمني خلال الإيقافات وهناك اشكالا جديدة تتصل بطبيعة موضوع الاحتجاج كالتظاهر ورفع الشعارات للاحتجاج على الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة وكذلك للتنديد بالعمليات الإرهابية التي تم تسجيلها مؤخرا بالكاف أو بالقصرين ، وقد أخذت بعض الاحتجاجات أبعادا عنيفة كالاقتداء بالعنف على موظفة خلال قيامها بعملها أو مهاجمة قوات الأمن من طرف سلفيين واستعمال الزجاجات الحارقة والأسلحة البيضاء وكذلك إقدام سائقي سيارات الأجرة بتطاوين إلى غلق ممرات خروج الحافلات احتجاجا على برمجة حافلة إضافية للنقل معتبرين ذلك يحد من نشاط سيارات الأجرة

فضاءات التحركات الاحتجاجية

تنوعت فضاءات التحركات الاحتجاجية وكانت بالأساس خلال شهر جويلية الشوارع والساحات العامة التي شهدت مدا جماهيري كبيرا بمناسبة التظاهرات المنددة بالإرهاب والمنددة بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وكانت العديد من الفضاءات الأخرى مجالا للاحتجاج وهي بالأساس المؤسسات العمومية والمقرات الإدارية الرسمية كمقرات الولايات والبلديات وكذلك الأسواق ومحطات النقل وفضاءات العمل

. سائقي سيارات الأجرة

. فلاحون للمطالبة بالمستحقات وبالأمن الريفي

. عناصر دينية تنتمي للتيار السلفي

. أفراد قاموا بالاحتجاج بشكل فردي عبر الإضراب عن

الطعام أو محاولة الانتحار أو الانتحار

آليات المعالجة الرسمية - للتحركات الاحتجاجية

ساندت السلطة في تونس كل التظاهرات المنددة بالإرهاب وتفهمت الاحتقان الذي صاحب عملية دفن الشهداء كما ساندت كل التظاهرات المنددة بالحرب التي تخوضها إسرائيل ضد الأبرياء العزل في قطاع غزة وفضاعة المجازر المرتكبة بشكل يومي .

بالنسبة للتحركات الاحتجاجية الأخرى فقد لاحظنا سعيا من طرف السلطات المحلية لإيجاد بعض الحلول لبعض الإشكالات الممكن حلها محليا أما بقية الملفات الأخرى والتي تعود إلى الجهات المركزية فعموما تم كما كان الشأن في السابق تجاهلها بل وعدم التلويح بإمكانية وجود حلول لها مثل إشكالية الأمن الريفي والبطالة والخدمات الصحية وتوفير المرافق وتطوير البنية التحتية .

تدخلت السلطات الأمنية بشكل عنيف لوقف حركات احتجاجية كغلق الطرق أو الاعتصامات إلا أنها لم تتدخل بالنسبة لحالات الإضراب عن الطعام ولم تبلور تصورا عمليا للحد من حالات الانتحار ومحاولات الانتحار التي تشهد تطورا من شهر إلى آخر واجهت السلطات الأمنية تحركات المتشددين الدينيين في عديد المناطق ممن عمدوا إلى مواجهتها باستعمال القوة

جرد للتحركات الاحتجاجية التي تم رصدها

خلال شهر جويلية

الفاعلون في التحركات الاحتجاجية خلال

شهر جويلية

شملت التحركات الاحتجاجية شرائح اجتماعية متنوعة أفرزت العديد من الفاعلين من عديد الجهات وعديد القطاعات وعديد الانتماءات الفكرية والسياسية ، ومن الشباب والكهول والشيخوخ نساء ورجالا وعموما كان هؤلاء كالتالي :

. عائلات شهداء الإرهاب

. مواطنون خرجوا للتنديد بالإرهاب ومقترفيه

. مواطنون تظاهروا احتجاجا وتنديدا بالاعتداءات

الإسرائيلية على قطاع غزة

. رئيس الجمهورية ودعوته للتظاهر نصرة لفلسطين

. مسؤولين سياسيين من خلال دعواتهم للتظاهر أو

للمشاركة في المظاهرات الاحتجاجية

. نشطاء في الحقل المدني

. مواطنون في عديد الجهات للمطالبة بتحسين

الخدمات الإدارية

. مواطنون للمطالبة بتوفير الماء الصالح للشرب

والنور الكهربائي

. إطارات طبية وشبه طبية للمطالبة بالحماية الأمنية

نتيجة العنف الذي يتعرضون له بشكل يومي من

طرف المواطنين

. عمال حضائر للمطالبة بتسوية وضعياتهم المهنية

. عمال بمؤسسات اقتصادية للمطالبة بوقف الطرد

التعسفي

. نقابيون انخرطوا في مختلف آليات الحراك

الاحتجاجي ووفروا له الدعم

. عاطلون عن العمل

. عاطلون عن العمل من أصحاب الشهادات الجامعية

بالعدوان الصهيوني وطالب المحتجون خلالهما بتجريم التطبيع.

- في منطقة الغيران بالحسائية اقدم شاب يبلغ من العمر 38 سنة على الانتحار شنقا و بقيت دوافع انتحاره مجهولة.

- في بنزرت الجنوبية :تحرك احتجاجي تلقائي تعمّد خلاله عدد من الشبان إغلاق الطريق الرابطة بين بنزرت المدينة والجنوبية وطالبوا كتابة الدولة للبيئة بعدم إعادة فتح مصب الفضلات بالمنطقة.

• ولاية قابس

شهدت معتمدية مارت حادثة انتحار شاب من مواليد 1994 يدعى الفاهم شوشان حرقا وذلك بعد أن حاول الشاب العثور على عمل قار إلا انه لم ينجح في ذلك فقرّر وضع حد لحياته.

• ولاية قفصة

شهدت ولاية قفصة 6 حركات احتجاجية كانت كالتالي:



- القطار: أقدمت فتاة عزباء من مواليد 1975 على الانتحار شنقا لأسباب مجهولة

• ولاية باجة

شهدت ولاية باجة تحركا كان الأول تحركا احتجاجيا عفويا في مدينة تستور جاء في شكل قطع طريق على اثر تأخر تسليم جثة العسكري الشهيد ناجي الهمامي الذي توفي في العملية الإرهابية بهنشير التلة بتاريخ 16 جويلية 2014. وقد أغلق المحتجون كل الطرق المؤدية إلى المدينة ، أما الثاني فقد كان تحركا احتجاجيا تلقائيا بمدينة باجة حيث احتج عمال مصنع السخانات الشمسية على إقدام الإدارة على التخلي عن عدد منهم وإلى الاستفزات والاهانات الكبيرة حسب قولهم التي يتعرضون إليها وعدم احترام القوانين الشغلية وظروف العمل الصعبة وغياب الوقاية والسلامة داخل المؤسسة الشيء الذي أثار غضبهم وهددوا بالتصعيد إلى حين تلبية مطالبهم

• ولاية بن عروس

شهدت ولاية بن عروس تحركا احتجاجيا تلقائيا وحيدا في منطقة الفنة بمرناق طالب خلاله المحتجون بتوفير الماء الصالح للشرب وتطور الاحتجاج إلى اعتداء على موظفة في مقر الولاية واقتحام مكتب والي الجهة.

• ولاية بنزرت

شهدت ولاية بنزرت 4 تحركات احتجاجية اثنين منها في بنزرت المدينة وواحدة في بنزرت الجنوبية ورابعة في منطقة الغيران الحسائية.

- مسيرتان احتجاجيتان تلقائيتان تم تنظيمهما على اثر العدوان على غزة ورُفعت خلالهما شعارات منددة

- ام العرائس : دخل شباب معطل عن العمل بأمر العرائس يوم 15 جويلية 2014 في اضراب جوع رمزي بيوم مساندة لأيوب عمارة الذي يخوض إضراب جوع "العمل والكرامة" لتمتيعه بالعفو التشريعي العام .

-قفصة المدينة : خاض 15 شابا وفتاة إضرابا رمزيا عن الطعام بيوم مساندة للمضربين عن الطعام من قدماء الاتحاد العام لطلبة تونس الذين يطالبون بتمتعهم بوظائف عمومية في إطار قانون العفو التشريعي العام.

- البركة (ام العرائس) : خاض اهالي البركة تحركا احتجاجيا طالبوا خلاله بإطلاق سراح السجين موسى السعيد الموقوف منذ 6 ماي 2012 وإيقاف التتبعات في حق المطلوبين المحكومين بعشر سنوات سجن وهم في حالة سراح.

- المتلوي : شهدت معتمدية المتلوي تحركا للمطالبة بالتشغيل الاول خاض خلاله المحتجين اعتصام وإضراب جوع دام 22 يوما وعرف تدهور صحة احد المضربين عن الطعام وهو الشاب وليد عزوزي والثاني خاضه اصحاب الوضعيات الاجتماعية الصعبة وكان في شكل اعتصام. ولم تشهد كلا للتحركين اي تفاعل من قبل السلطات المحلية والمركزية.

عموما يمكن تصنيف التحركات الاحتجاجية الجماعية ضمن التحركات الاحتجاجية التلقائية

• ولاية جندوبة

شهدت ولاية جندوبة 4 تحركات احتجاجية في كل من المعتمديات التالية :

-فرنانة : شهدت تحركا الأول طالب خلاله 8 من عمال الحضائر بالغابات بتسوية وضعياتهم المهنية و الترسيم والثاني طالب خلاله أصحاب سيارات للنقل الريفى بتحسين الطريق الريفى بين فرنانة وعين دراهم

وسيدي عمار وبوسالم نظرا لتدهور ورداءة المسالك الرابطة بينهم. وكان في شكل غلق طريق لمدة ساعة. - عين دراهم : احتج مواطنون أمام مقر المعتمدية على طريقة إسناد منح تحسين المساكن وطالبوا باعتماد معايير عادلة وواقعية بين المنتفعين. - جندوبة المدينة : نظم عمال بلدية جندوبة وقفة احتجاجية طالبوا خلالها بتحسين الأجور والتغطية الاجتماعية و الترسيم. كل هذه الاحتجاجات تصنف أيضا ضمن التحركات الاحتجاجية التلقائية

• ولاية القيروان

شهدت ولاية القيروان 5 تحركات احتجاجية. كانت كما يلي :

- القيروان المدينة : شهدت تحركا. الأول طالب خلاله فلاحون من أمام مقر الولاية بتوفير الحماية لهم ولأسرهم وماشيتهم بعد سلسلة عمليات السطو المتكررة التي تعرضوا لها والتي استعمل خلالها للصوص الأسلحة من اجل تهريب وتخويف الفلاحين وأدت إلى فقدانهم لأغلبية ماشيتهم. أما التحرك الثاني قام به أعوان الصحة بالمستشفى الجهوي وطالبوا بتركيز نقطة أمنية في المؤسسة الصحية لتكرر عمليات العنف المسجل ضد الإطار الطبي وشبه الطبي.

- الشبيكة : تعمّد أهالي المجدوب غلق الطريق للمطالبة بتحسين البنية التحتية وذلك بتوفير الإنارة ووضع لافتات مرور و مخفضات للسرعة. وقد نجحت قوات للحرس الوطني بفتح الطريق أمام مستعمليه ساعات بعد غلقه.

-الوسلاتية : اثر انقطاع الماء الصالح للشرب بالمنطقة قام الأهالي بغلق الطريق مما أدى إلى تعكّر حركة المرور

بين الرويسات و الوسلاية علما وان انقطاع الماء ناتج عن عطل في الصهريج.

- زعفرانة : تقدّم الأهالي بعريضة طالبوا فيها بتعيين معتمد في للمنطقة بعد أن تعطلت مصالحهم الإدارية لشغور هذا المنصب ولم يتم تسجيل أي تفاعل يُذكر مع العريضة .

لقد تراوحت هذه التحركات الاحتجاجية بين العفوي بكل من القيروان المدينة وزعفرانة والتلقائي بالشبيكة والوسلاية

• ولاية القصيرين

شهدت ولاية القصيرين 6 تحركات احتجاجية كانت كالتالي :

- القصيرين المدينة : شهدت القصيرين المدينة 4 تحركات احتجاجية. الأول كان على مستوى احد الفروع البنكية بالمنطقة نتيجة لغياب سيولة تغطي أجور حرقائها. وقد تدخل احد رجال الأعمال بالقصيرين وقام بإيداع سيولة في البنك ساعدته على حل الإشكال وهو تحرك احتجاجي عفوي . والثلاث المتبقية كانت ذات صبغة سياسية ندّد خلالها المحتجون يومي 17 و 18 جويلية 2014 بالعملية الإرهابية التي راح ضحيتها 15 عسكريا وطالبوا بمواجهة الإرهاب وتوفير المعدات للجيش.

وارتبط احتجاج الأهالي يوم 11 جويلية بالعدوان الصهيوني على غزة حيث رفع المحتجون شعارات تنادي بتجريم التطبيع وإيقاف العدوان على غزة. وجميع هذه التحركات هي تحركات احتجاجية تلقائية .

- فوسانة : طالب معتمد في فوسانة بتعيين نيابة خصوصية جديدة بعد تقديم اغلب أعضاء النيابة

المنحلة استقالاتهم. علما وان المعتمد هو الوحيد الذي لم يقدم استقالته من النيابة الخصوصية وهو يشغل خطة كاتب عام البلدية وقد أدى إغلاق البلدية و المعتمدية إلى حرمان الناهيين من التسجيل للانتخابات.

- تالة : أدى غياب جهاز السكانار بالمستشفى الجهوي بتالة الى احتجاج المواطنين وتسجيل حالات عنف على الاطار الطبي وشبه الطبي في اطار رفع مطلب تحسين البنية الأساسية والصحية بالجهة ويندرج هذا الاحتجاج ضمن التحرك الاحتجاجي العشوائي.

• ولاية قبلي

شهدت ولاية قبلي تحركان تعلقا بأشغال السوق البلدي؛ إذ خاض باعة الخضروالغلال والقصابين الاحتجاجين الأول كان في شكل وقفة احتجاجية والثاني في شكل اعتصام طالبوا خلالهما بالتسريع في انجاز الجزء الثاني من السوق. وعرف تحركهم تفاعلا إيجابيا من قبل النيابة الخصوصية حيث التقى بعدد من التجار وتم لاتفاق على تقسيم الفضاء المنجز بين العاملين بالسوق بعد أن كان المكان مخصص ل 15 تاجرا فقط. وهذان الاحتجاجان هما عفويان .

• ولاية منوبة

تم رصد تحركا احتجاجيا تلقائيا واحدا بولاية منوبة تمثل في إقدام عدد من المحتجين من منطقة الجديدة على غلق الطريق والمطالبة بإعادة ربط الجهة بمياه سد بين مطير بعد تغير نوع المياه التي أصبحوا يتزودون بها بداية من شهر جويلية 2014. وقد أفاد إقليم منوبة في الغرض أن التزود مؤقت وستتم إعادة ربطهم بسد بني مطير بداية من سبتمبر 2014.

• ولاية الكاف

شهدت ولاية الكاف 5 تحركات احتجاجية كانت كما يلي:

- الكاف المدينة : تم تسجيل ثلاث تحركات. في إطار سلسلة المسيرات المساندة لغزة والمنددة بالعدوان الصهيوني انتظم في الكاف يوم 15 جويلية طالبت بتجريم التطبيع. كما شهدت المنطقة تحركان احتجاجيان عشوائيان كانا في شكل أحداث عنف ومواجهات مع رجال الأمن قام بها عناصر متطرفة دينيا أدت إلى أعمال شغب طالت الممتلكات الخاصة والعمومية واستعملت قواريير المولوتوف من قبل المحتجين والغاز المسيل للدموع من قبل أعوان الأمن. - تاجروين : طالب سكان منطقة المريقات في معتمدية تاجروين عبر عريضة بتوفير الماء الصالح للشرب ومسلك فلاحي نتيجة تردي الأوضاع بالمنطقة.

- السرس: قام فلاحون بوقفة احتجاجية عفوية طالبوا خلالها فرع البنك الوطني الفلاحي في المنطقة بتمكينهم من منحة الحبوب التي من المفترض أن يتحصلوا عليها منذ شهر جوان 2014 علما وان الفرع البنكي قد وعد من تمكينهم من منحهم في اقرب وقت ممكن.

• ولاية المهدية

تم رصد بولاية المهدية تحركان عفويان على مستوى المهدية المدينة كان الأول في كل مسيرة جابت شوارع المدينة نددت بالعدوان الاسرائيلي وعبرت عن تضامن مع الشعب الفلسطيني في غزة اما الثاني فكان على خلفية زيارة رئيس الحكومة مهدي جمعة الى السوق البلدي حيث هددت امرأة بحرق نفسها نتيجة منعها

من الانتصاب أمام السوق بطريقة فوضوية وقد نجح جمعة في إقناع المرأة بالعدول عن فكرة الانتحار حرقا.

• ولاية مدنين

في ولاية مدنين تم تسجيل 6 تحركات احتجاجية خمسة منها تلقائية تعلقت بالوضع البيئي في جربة والأشكال الذي طرحه مصب قلالة حيث تم التلويح بإضراب عام في أكثر من مرة حدد على إثرها موعد زيارة وفد حكومي ونتيجة لتخلف هذا الأخير عن مواعده تأزمت الأوضاع أكثر وخاض الأهالي اضرابا عام بأربع ساعات.

- جرجيس : خاض أصحاب الشهائد المعطلين عن العمل اعتصام طالبوا خلاله بالتشغيل في الشركات البترولية بالجهة وقد لقي الاعتصام تفهما من قبل المسؤولين بالشركة.

• ولاية المنستير

شهدت ولاية المنستير 3 تحركات احتجاجية في كل من المعتمديات التالية: -قصر هلال : أقدم كهل في 53 من العمر على الانتحار حرقا مما تسبب له في إصابات بليغة بحروق من الدرجة الثالثة وتبقى أسباب الانتحار مجهولة. - مساكن : أقدم تاجر متجول أصيل منطقة أولاد عبد الله على الانتحار حرقا بعد ان تم حجز عربته من قبل الشرطة البلدية وأدى الحادث الى وفاته.

-طبلية : قدّم أهالي المنطقة عريضة طالبوا خلالها بأحداث مكتب بريد جديد نتيجة لتوسع الجهة وعدم قدرة المكتب القديم على تلبية حاجيات الأهالي وهو تحرك عفوي.

• ولاية صفاقس

تم رصد 9 تحركات احتجاجية في ولاية صفاقس خلال شهر جويلية تراوحت بين العفوية والتلقائية وكانت كما يلي :

- صفاقس المدينة : شهدت 7 تحركات عفوية. نظم عدد من المواطنين وقفة احتجاجية أمام مبنى ولاية صفاقس تنديدا بالسلوك الأمني في حادثة انتحار الشابة أماني والتي تعرضت للعنف المادي والمعنوي أثناء توقيفها واستجوابها.

- يخوض المواطن احمد القطاري بحي الخزانات إضراب جوع بعد رفض الإدارة العام للتجارة تحويل نشاطه من صناعة الخبز باقات إلى صناعة الخبز الكبير. وقد لقي مساندة من قبل الاتحاد الجهوي للأعراف.

- قام شاب في العقد الثالث من عمره بمحاولة حرق نفسه داخل جامع بعد صلاة العصر ولم يُذكر أسباب إقدامه على محاولة الانتحار.

- دخل 6 سجناء في إضراب جوع عن الطعام كشكل من أشكال الاحتجاج التلقائي وذلك اثر صدور أحكام بخمس سنوات سجن في قضية استهلاك زطلة وطلبوا بمراجعة الأحكام الصادرة في حقهم علما وان لسان الدفاع قد استغرب اصدار القاضي لهذا الحكم واعتبر ان التهم كيدية.

- نظم ممثلو المجتمع المدني وأهالي صفاقس وقفة احتجاجية عفوية تنديدا باغتيال المحامية الليبية سلوى بوقعيقيص امام القنصلية الليبية بصفاقس.

- عقارب : نظم متساكنو أحياء الخضراء وبن ابراهيم وشعاشة 1 وقفة احتجاجية عفوية للمطالبة بربطهم بالماء الصالح للشراب ووضع حد لحالة العطش التي يعانونها.

• ولاية سيدي بوزيد

في سيدي بوزيد تم رصد 8 تحركات احتجاجية كانت كما يلي :

سيدي بوزيد المدينة : كانت الاحتجاجات تلقائية وارتبطت جميعها بتحسين الخدمات المقدمة للمواطن حيث احتج الأهالي على تدني خدمات الشركة الوطنية للكهرباء والغاز طالبوا بتحسين الخدمات المسداة وتفادي الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي وفي نفس الوقت طالبوا بتحسين خدمات الإدارة الجهوية للتجهيز والنهوض بالمنطقة اقتصاديا واجتماعيا ودعم البنية الأساسية وتركيز خلية إرشاد فلاحي ومركز لتجميع وبيع المنتوجات الفلاحية ومساعدة المستثمرين لتركيز مخازن تبريد

كما شهدت المدينة تحركا احتجاجيا عشوائيا لأنصار التيار السلفي على اثر مداهمة عشوائية لمسجد الفرات وإيقاف عدد من العناصر السلفية من قبل رجال الأمن حاول خلالها المحتجون بمحاولة لاقتحام مركز الأمن ثم رشقه بالحجارة.

أما السابعة فطالب خلالها اهالي الموقوفين في قضية حرق العلم التونسي بإطلاق سراح أبنائهم.

- جملة : خاض عدد من أهالي معتمدية جملة اعتصام مفتوح بيومين طالبوا خلالها بتوفير ماء الصالح للشراب وقد شهد هذا التحرك الاحتجاجي التلقائي تفاعلا من معتمد الجهة الذي وعد بإيجاد حل في القريب العاجل للإشكال.

• ولاية سليانة

كانت ولاية سليانة مجالاً لـ 5 تحركات احتجاجية بكل من :

- سليانة المدينة : شهدت 4 احتجاجات 3 منها تلقائية طالب خلالها أربع سواق سيارات إسعاف بالتشغيل وتسوية الوضعيات المهنية وكانت على شكل اضراب جوع ووصلت حد خياطة الأفواه ولم تعرف أي تفاعل يُذكر من قبل السلط المعنية. كما طالب فلاحون بمستحقاتهم من مجمع الحليب.

- الكريب : احتجت هيئة مهرجان السنابل بالكريب على عدم تمكينها من استغلال فضاء المدرسة الإعدادية لتقديم عروض المهرجان من قبل المدير الجهوي للتربية وإثر جلسة تفاوضية تم التوصل إلى اتفاق مع السلطة المعنية والسماح باستغلال الفضاء.

• ولاية سوسة

شهدت هذه الولاية تحركاً، أولها إقدام الشاب حامد عبد اللاوي على الانتحار حرقاً تنديداً بالاعتداء الذي تعرض له من قبل الشرطة البلدية. وثانيها مطالبة سكان حي المطار وسيدي عبد الحميد في وقفة احتجاجية عفوية البلدية برفع الفضلات وإيقاف إلقاءها بالمنطقة السكنية بعد أن تم تسجيل حالات اختناق وإغماء جراء الروائح الكريهة.

• ولاية تطاوين

تم رصد تحركاً احتجاجياً عشوائياً واحداً بولاية تطاوين تمثل في تعمّد سواق سيارات الأجرة في تطاوين تعطيل خروج حافلة النقل بين المدن بذريعة أنها رحلة اضافية وهم قادرون على تغطية حاجيات الركاب مما تسبب في حالة من الفوضى والتوتر داخل المحطة انتهت بتدخل رئيس المحطة والشرطة.

• ولاية توزر

شهدت هذه الولاية 3 تحركات احتجاجية كانت بكل من :

توزر المدينة : شهدت تحركاً تلقائياً واحد تعلق بالتشغيل وقاده حاملي الشهادات العليا المعطلين عن العمل والثاني طالب أصحاب محلات الصناعات التقليدية بتوزر تفعيل القرار الذي تم اتخاذه والقاضي بإيقاف الحافلات السياحية بالسوق.

نفطة : رفع متساكنو عدد من أحياء المنطقة عريضة طالبوا خلالها الشركة التونسية للكهرباء والغاز بإيجاد حل للانقطاع المتكرر للطيار الكهربائي.

• ولاية تونس

تم رصد في العاصمة 12 تحركاً احتجاجياً تلقائياً وقد كانت كل التحركات ذات صبغة سياسية اتصلت 5 منها بما يحصل في غزة حيث طلب المحتجون الحكومة التونسية بإصدار موقف واضح ورسمي تجاه الجرائم التي تستهدف الشعب الفلسطيني وتجريم التطبيع.

وارتبطت 3 تحركات أخرى بإضراب جوع العمل والكرامة الذي يخوضه قدماء اتحاد الطلبة. و 3 آخرين ارتبطت بالعمليات الإرهابية التي جدّت خلال شهر جويلية 2014 منها وقفة احتجاجية مساندة للصحفي الجوي بعد تصريحه حول العملية الإرهابية بهنشير التلة بالشعاني.

كما سجّلت العاصمة وقفة تضامنية مع الناشطة الحقوقية الليبية المغدورة سلوى بوقعقيص بعد اغتيالها رمياً بالرصاص.

البركة : تختزل كل قضايا الحوض المنجمي



التفجيرات ، ارتد على المساكن ، فانشقت جدرانها وسقط البعض منها. لذلك كان أمام المواطنين "الخيار " بين حلين: الهجرة إلى أماكن أخرى ، والبحث الصعب عن موارد رزق صعبة المنال، أولفت نظر السلط عبر الاحتجاجات السلمية الى حجم الكارثة بكل أبعادها : الفلاحية والاجتماعية والبيئية. المواطنون استعملوا الخيارين، وكانت لكليهما نتائج كارثية. إذ انحسر عدد السكان نتيجة الهجرة القسرية ولم يبق بالمنطقة أكثر من 150 شخصا بعد ان كانوا حوالي 500 قبل منتصف التسعينات ولم تعترف، كذلك، الحكومات المتعاقبة بحق المواطنين في الاحتجاج، واختارت الحلول الأمنية والقضائية : مثال ما وقع يوم 06 ماي 2012، حيث استعملت كل الوسائل الزجرية لفك



الاعتصام المطالب بالإيفاء بوعود التعويض على الأضرار وبالحد من التلوث الذي اضر بالتربة والأهالي وبالتشغيل للشباب الذي فقد كل أسباب الرزق: خراطيم المياه، إيقاف 5 من المارة لا علاقة لهم بالاعتصام، إصابة راعي أغنام بالرصاص، كان لسوء

يسمونها "فلوجة تونس" لكنها، في الحقيقة ، لا تختلف عن أية منطقة من مناطق الحوض المنجمي، طالها ما طال كل المناطق المتاخمة والمجاورة منذ 2008 وحتى قبل ذلك وبعد ذلك. أحس مواطنوها كغيرهم من تلك المناطق "بلعنة الفسفاط"، هذا الثروة الوطنية الهامة ، التي تساهم في إدخال المليارات من العملة الصعبة وتغذي الاقتصاد الوطني لم تجلب إلى المنطقة ، في العقود الأخيرة، إلا الأضرار: أضرار طالت الفلاحة والبيئة وحتى المساكن. كان الأمل، بعد 14 جانفي 2011، ان يتحول جزء من المردود الاقتصادي للثروة إلى تنمية الجهة لكن ، مرت السنين ، دون نتيجة.

فالتنمية مرتبطة بالإرادة السياسية وإرادة الحكومات المتعاقبة لم تكن مستعدة لتنمية الجهة، حتى الحكومات التي أتت بعد 14 جانفي 2011، لم تستوعب الدرس، وتركت الجبل على الغارب: العقاب الزجري في مواجهة الحركات الاحتجاجية:

- قبل الفسفاط: كانت منطقة البركة والى بداية التسعينات تعيش من الفلاحة وتربية الماشية وكانت الآبار السطحية تغذي المنتوجات وكانت البيئة سليمة ، مما ساهم في تنوع الزراعات. ورغم محدودية المردود ، فان القناعة كانت حاصلة، حسب الاهالي، بان تحسين الإنتاج لا يأتي إلا بمزيد العمل .

لكن في منتصف التسعينات، قررت شركة فسفاط قفصة حفر 16 بئرا عميقة وذلك لاستغلالها في غسل الفسفاط، وتحولت حياة المواطنين إلى جحيم: الآبار العميقة والاستعمال المفرط للمياه أضرا بالمائدة المائية التي نضبت .

التهجير القسري: شاهد المواطنون كيف ذبلت فلاحتهم ونضبت أبارهم وساء وضعهم البيئي جراء استعمال الماء المفرط في غسل الفسفاط. ولم تقف الأمور عند هذا الحد ، فالارتجاج الناتج عن استعمال

حظه يرضى قريباً. فرح الأهالي بإطلاق سراح من أوقفهم السلطة اثر الأحداث. وظنوا ذلك اعترافاً بحقوقهم في الاحتجاج السلمي.

الأحكام القاسية ذكرتنا بالإحكام الابتدائية التي طالت قيادات الحوض المنجمي سنة 2008.

لكن بعد سنة ، تم إيقاف الشاب موسى السعيد ، ليكتشف أهالي البركة أن الرائد عادل العبدلي، الذين تقدموا بشكاية ضده في وزارة الداخلية، قد تقدم بقضية جزائية في حق 13 شاباً وقد حوكموا كلهم بـ 10 سنوات سجن، ابتدائياً. التاريخ يعيد نفسه اذن:

وتبقى البركة وأم الاقصاف وأم العرائس وكل منطقة الحوض المنجمي ضحية تعاني نفس المشاكل: فقر ، تلوث ، بطالة وحلول زجرية. كما تبقى الحكومات المتعاقبة غير قادرة على استيعاب حجم المأساة التي تعيشها المنطقة ، ولا تمتلك ، في غياب الرؤية ، إلا الهروب إلى الأمام.

محاكمة شباب البركة: عندما تصبح الحرية إستثناءً....

إلتأمت الجلسة الإستئنافية الأولى لمحاكمة شباب البركة أمام الدائرة الجنائية بمحكمة الإستئناف بقفصة يوم 15 جويلية 2014 وقد شملت المحاكمة فقط الشاب موسى السعيد الذي يقضي عقوبة العشر سنوات سجن المحكوم بها ابتدائياً

ورغم ذلك، فقد تحول أغلب أهالي البركة بشيوخهم ونسائهم وشبابهم لمواكبة الجلسة وإعادة التنديد بالأحكام الجائرة الصادرة غيابياً في حق 13 شاباً آخر من المنطقة. وقد نظموا بالاشتراك مع عدد من منظمات المجتمع المدني من بينها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والإجتماعية ومؤسسة الشهيد محمد بالمفتي والفرع الجهوي للمحامين بقفصة وجمعية "نوماد 08" وقفة احتجاجية رفعت خلالها الشعارات المناهضة بالعدالة الإجتماعية وبوقف التبوعات ضد شباب الحراك الإجتماعي وبضرورة القطع مع سياسة توظيف الألتين الأمنية والقضائية لمعالجة المشاكل الإجتماعية والإقتصادية بالبلاد.

من جهته، ومنذ أن أعلن تبنيه لقضية شباب البركة خلال الندوة الصحفية التي نظمها بمقره المركزي بالعاصمة، فقد أوفد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والإجتماعية السيد مسعود الرمضاني (عضو الهيئة المديرية) ورمضان بن عمر للوقوف إلى جانب أهالي البركة في تحركهم وملاحظة جلسة محاكمة الشاب موسى السعيد. كما قام بتكليف الأستاذ شرف الدين القليل للدفاع عنه ودراسة بقية ملفات الشباب الصادرة ضدهم أحكام غيابية.

أما فيما يتعلق بالجلسة التي حضرها الشاب موسى السعيد موقوفاً وقد بدت على ملامحه علامات المرض والإرهاق والإحباط جراء الضيم الذي يشعر به، وإضراب الجوع الذي شنه في زنزانه بالسجن المدني بقفصة ومحاولة الإنتحار التي أقدم عليها في بداية شهر جويلية، فقد تفاجأ السادة المحامين الذين بلغ عددهم 18 بتجريح السيد رئيس الدائرة الجنائية في نفسه بإعتباره كان من أحد القضاة الذين باشرُوا الملف عندما كان منشوراً أمام دائرة الإتهام، الأمر الذي يحول دون الدائرة ودون تلقي مرافعات لسان الدفاع أو حتى طلباتهم الشكلية (بما فيها الإفراج المؤقت) إلى حين تغير الرئيس. وما زاد في خيبة أمل لسان الدفاع هو تعذر إمكانية ذلك التعويض حيناً بتعلة إستحالة وجود قضاة من نفس رتبة رئيس الدائرة بالمحكمة، على الرغم من تقدم الاستاذة عفاف زروق بمطلب سابق لتجاوز ذلك القادح القانوني.

وإثر الجلسة التي تخللها جدل كبير وحرص على وجوب رفع هذه المظلمة بالسبل القانونية قررت المحكمة رفض كافة المطالب المقدمة من لسان الدفاع وتأخير القضية لجلسة يوم 07/10/2014 .



المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية



قراءة نقدية في تعاطي حكومتنا التكنوقراط مع الملفات الاقتصادية والاجتماعية

قسم الدراسات-المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

47 شارع فرحات حشاد مدرج أ، الطابق الثاني، 1001 تونس
الهاتف: 71 257 664 (00 216) - الفاكس: 71 257 665 (00 216)
البريد الإلكتروني: contact@ostunisie.org - contact@ftdes.net



بمساندة :